

ان ابرهتي فانت طالق فابرتي ولم تكن تحت الحجر ولا الهاب ولا الخ ولا عصبة  
ثم ادعت انها سفهية بذلك الا بر اجاب رضي الله عنه لا يبطل النكاح  
بمجرد دعواه ولو قامت ببنه ايضا سفهية ولم تكن تحت الحجر يبطل  
البر ابذ لك اذا كانت هي المتصرفه لنفسها والله اعلم **مسئله** في امره  
دايت زوجهام قالت اني اخاف انك لم توفي في فقال لها ان لم  
او ذك الى اخر شهر رمضان هذا والا فانت طالق ثلاثا والزوج  
عائب في قوم وما وكل احد فهل اذا برت المرأة زوجهام من  
الدين ومضى الشهر يقع الطلاق ام لا واذا تبرع احد بقضاء الدين  
فهل يسقط الدين ولا يقع الطلاق بمضي الشهر **والجواب** اذا  
ابرته فانه لا يحنث عند كثير من الفقهاء كما في حنفية ومحمد وقول في  
مذهب احمد وغيره ولو جهين احدهما انه بالبر تعذر الوفا فصار  
الا يفا ممتعا الثاني ان المحلوف على فعله بمنزلة المامور بفعله وقد  
علم ان العبد انما هو مامور بوفاة الدين ما كان ثابتا فكذا في اليمين  
وعرفه الناس فهذا لهذا فان الحالف انما يقصد لهذا في العادة تلبية  
ذمته وتقطع مطالبة الغريم ووفاه اذا كان الدين باقيا وكذا ذلك  
اذا وفي الدين عنه موقف فقد يرت ذمته من الدين بغير فعله  
كما يبر بالامر وتعذر الايفاء جهته وحصل مقصود الغريم فقد  
جعل النبي صلى الله عليه وسلم قضا الدين عن الغير كقضائه حيث قال  
امرأت لو كان علي بنك وفي حديث اخر على امره دين فقضيت عنها  
اكان يكره عنه قال نعم قال الله احق بالوفا والله اعلم **مسئله**  
في رجل امتنع عليه زوجته من مجامعتها فما خرج من امتناعها  
عليه فحلف بالطلاق وكانت حاملا ان لا يجمعا بعد الولادة فهل يقع  
عليه الطلاق

عليه الطلاق ان جمعا بعد الولادة ام لا وهذا ينظر الى سبب المهر  
الى اليمين ام لا **الجواب** اذا جمعا بعد الولادة ينظر في ذلك الى نية  
الحالف وسبب اليمين فان كان حلفه لسبب وزال السبب فلا يحنث  
عليه في اظهر قول العلماء في مذهب احمد وغيره فان من حلف على  
معين لسبب مثل ان يخلو ان لا يدخل البلد لظلم امرأة فيه ثم يزول الظلم  
او لا يكلم فلانا الفسقة ثم يزول الفسق ونحو ذلك في جنسه حينئذ  
قولان في مذهب احمد وغيره اظهرهما انه لا يحنث عليه لان الحلف بالمنع  
في اليمين كالامر والنهي فالحلف على نفسه او غيره بمنزلة الناهي عن  
الفعل ومن نهي عن دخول بلد او كلام شخص لمعنى فزال ذلك المعنى  
زال النهي عنه كما اذا امتنع ان يبدى رجلا بالسلام لكونه كافرا  
فاسلم او ان يدخل بلد لكونه ذميا فحرب فصامه اسلام ونحو  
ذلك فان الحكم اذا ثبت بجلة زوال بزوالها فالرجل اذا حلف لا  
يواقع امرته اذا كان قصده عقوبتها لكونها تماطلا وتشرعية  
اذا طلبت ذلك فاذا تابت عنه ذلك وصارت مطيعة موافقه  
زال سبب العجز الذي علق به كالحجرها للنشور ثم زال وان  
كان قصده الامتناع من وطئها ابدا لاجل الذنب المتقدم تابت او  
لم يتب بحيث لو علم ايضا فتوب توبة صحيحة كان مقصوده عقوبتها  
على ما مضى كما يعاقب الرجل غيره لذنب ما صارت منه او لم يتب الا  
لفرض الرجوع المستعمل بل المجرى شفا غيظه ونحو ذلك فهذا  
نوع اخر والله اعلم **مسئله** في امرأة بانث وتصرفت وترقت  
بعد شهر ونصف حيضة واحدة **الجواب** تفارق هذا الزوج الثاني وتتم  
عدة الاول بحيضتين ثم بعد ذلك ينز وجهان شاء بعقد جديد والله